



محضر موجز للجلسة الحادية والعشرين

الرئيس : السيد خان (باكستان)

ثم: السيد رايتشيف (بلغاريا)
(نائب الرئيس)

المحتويات

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع)

البند ٨٧ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصادي الكلي (تابع)
(د) النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو

البند ٨٩ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع)
(ب) حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة

البند ٨٨ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

- (أ) التجارة والتنمية
- (ب) الأغذية والتنمية الزراعية
- (ج) السلع الأساسية
- (د) التنمية الثقافية
- (هـ) دمج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي
- (و) التعاون في ميدان التنمية الصناعية
- (ز) مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)
- (ح) التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية
- (ط) مبادرة الأمم المتحدة لتهيئة الفرص والمشاركة

../..

Distr.GENERAL
A/C.2/49/SR.21
23 December 1994
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التوصيات
في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد
المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى :
Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-794, 2 United
Nations Plaza .
وستصدر التوصيات بعد انتهاء الدورة في ملزمة
مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع) (A/C.2/49/L.11)

مشروع قرار A/C.2/49/L.11: مسألة إعلان عام ١٩٩٨ سنة دولية للمحيطات

١ - السيد كاتارينو (البرتغال): أشار إلى الأهمية التي يوليها بلده لهذه المسألة، واسترعى البال إلى أنه في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، اعتمد المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، بناء على مبادرة من البرتغال، قراراً أعلن فيه عام ١٩٩٨ سنة دولية للمحيطات. وعلى أثر ذلك، اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتوافق الآراء قراراً بشأن هذه المسألة، طلب فيه إلى الجمعية العامة القيام في دورتها التاسعة والأربعين بإعلان عام ١٩٩٨ سنة دولية للمحيطات.

٢ - وقال المتكلم إن البحار والمحيطات لها أهمية رئيسية في تاريخ الحضارات وإن هذه الأهمية آخذة في الازدياد. وإن من شأن أية إدارة للموارد البحرية أكثر رشداً وأية دراسة أكثر انتظاماً للظواهر البحرية والساحلية أن تسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

٣ - وقال إنه سيقام في البرتغال عام ١٩٩٨ معرض دولي في إطار هذه السنة سيكون موضوعه: "المحيطات، تراث للمستقبل".

٤ - وأضاف ممثل البرتغال قائلاً إنه يأمل أن يُعتمد مشروع القرار A/C.2/49/L.11 بتوافق الآراء. وأشار إلى أن سنغافورة قررت الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار وأنه بالنسبة للنص الانكليزي من المشروع ورد سهواً اسم ملديف ضمن قائمة مقدمي المشروع.

البند ٨٧ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع) (A/C.2/49/L.7)

مشروع القرار A/C.2/49/L.7

٥ - السيد أحيميه (الجزائر): قدم مشروع القرار A/C.2/49/L.7 باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧، والصين. وقال إنه يأمل اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

البند ٨٩ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع) (A/C.2/49/L.8).

(ب) حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة (تابع) (A/C.2/49/L.9)

مشروع القرار A/C.2/49/L.8

٦ - السيد أحيميه (الجزائر): قدم مشروع القرار A/C.2/49/L.8 باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧، والصين وأعلن أنه يأمل اعتماد مشروع هذا القرار بتوافق الآراء.

مشروع القرار A/C.2/49/L.9

٧ - السيد أحميه (الجزائر): قدم مشروع القرار A/C.2/49/L.9 باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧، والصين. وقال إنه يأمل اعتماد هذا النص بتوافق الآراء.

البند ٨٨ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي: (تابع)
(A/49/204-E/1994/90, A/49/205-E/1994/91, A/49/229, A/49/256, A/49/307, A/49/378, A/49/381, A/49/395, A/49/412-S/1994/1078, A/49/422-S/1994/1086, A/49/424 and Add.1, A/49/479, A/49/493-S/1994/1142, A/49/506, A/49/541)

(أ) التجارة والتنمية (A/49/15 (Vol. I and II), A/49/227 and Add.1, and Add.2, A/49/228-S/1994/827, (A/49/277, A/49/363,

(ب) الغذية والتنمية الزراعية (A/49/438, A/49/507)

(ج) السلع الأساسية (A/49/226, A/49/228-S/1994/827, A/49/287-S/1994/894 and Corr.1)

(د) التنمية الثقافية (A/49/159-E/1994/62 and Add.1 and 2)

(هـ) دمج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي (A/49/330)

(و) التعاون في ميدان التنمية الصناعية (A/49/347, A/49/372)

(ز) مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) (A/49/37, Supplement No. 37, A/49/272, (A/49/640)

(ح) التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية (A/49/572)

(ط) مبادرة الأمم المتحدة لتهيئة الفرص والمشاركة (A/49/287-S/1994/894 and Corr.1, A/49/541)

٨ - السيد نيل (مجلس التجارة والتنمية): قدم تقرير مجلس التجارة والتنمية (A/49/15). وقال إن مجلس التجارة والتنمية قد أجرى تقييماً للآليات الحكومية الدولية التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، والذي تبين منه أن التدابير التي اتخذت في الدورة الثامنة للمؤتمر قد أتاحت الفرصة لتحسين طريقة سير العمل على نحو كبير، وتم ذلك إلى حد بعيد بفضل التعاون الوثيق بين أمانة الأونكتاد والوفود.

(السيد نيل)

٩ - واستطرد قائلاً إن البند الرئيسي لجدول أعمال الدورة الحادية والأربعين للمجلس كان عنوانه "الآثار الدولية لسياسات وقضايا الاقتصاد الكلي المتعلقة بالترابط: عناصر الاستراتيجيات الناجحة للنمو والتكيف". وقال إن المجلس لاحظ أيضاً أن تجربة بلدان شرقي آسيا لا تسمح بوضع نموذج وحيد قابل للتطبيق على جميع بلدان المنطقة. وسلم المجلس فضلاً عن ذلك بأنه يتعين على البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي أن تتعاون من أجل التوصل إلى نمو يستبعد منه التضخم. ومن الواضح أنه رغم بعض النتائج المرضية، لا تزال بعض البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية، تواجه الكثير من المشاكل الناجمة عن المديونية، والكوارث والافتقار إلى الموارد البشرية والطبيعية.

١٠ - وبصدد مسألة التنمية المستدامة، أفاد المتكلم أن المجلس اعترف بأهمية ما لاستيعاب التكاليف الأيكولوجية داخلياً. وإنه إذا كانت معايير حماية البيئة قد أخذت تزداد شدة وتصبح أكثر تفصيلاً، فإنها لا ينبغي أن تستخدم كتدابير حمائية مبطنة. ولا بد من القيام بتحليل سليم للمشاكل الأيكولوجية الجديدة وتركيز المناقشات على المعايير الممكن سريانها في السياق المتسم بطابع أعم لعملية التنمية المستدامة. وأضاف أن للأونكتاد دوراً هاماً إلى حد بعيد تقوم به في هذا الصدد.

١١ - وقال إن مجلس التجارة والتنمية قد اهتم، في تحليله وتقييمه لنتائج مفاوضات أوروغواي اهتماماً خاصاً، بمشاكل كل من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وإن المجلس قد توصل، أثناء التماسه تحديد الدور الجديد للأونكتاد بعد اختتام مفاوضات أوروغواي وعلاقاته مع منظمة التجارة العالمية، إلى النتائج المتسقة التالية: '١' ينبغي للأونكتاد متابعة العمل الإعلامي وإعداد توافق آراء بشأن القضايا المتعلقة بالتجارة والسياسات الاقتصادية قبل التفاوض بشأنها داخل منظمة التجارة العالمية؛ '٢' ينبغي تمكين البلدان النامية من الاشتراك بصورة فعالة في أعمال منظمة التجارة العالمية، وكذلك تقسيم العمل بطريقة مثمرة بين الأونكتاد، ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية؛ '٣' ينبغي تقديم الدعم إلى البلدان النامية وخصوصاً لأقل البلدان نمواً من أجل تمكينها من الاستفادة من الاحتمالات الجديدة والتصدي للتحديات الجديدة. وقال إن المجلس قد أحاط علماً بالمشاكل التي تتعرض لها أقل البلدان نمواً واقترح ما يحقق استفادتها من "ضمانات" تساعد على مواجهة التكاليف المؤقتة لعملية التكيف.

١٢ - وقال إن المجلس قد درس أيضاً المشاكل المرتبطة باشتراك البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في التبادلات الدولية المتعلقة بالسلع والخدمات. ويجب على الأونكتاد الاستمرار في تيسير دمج هذه البلدان في الاقتصاد العالمي عن طريق توفير المشاورات الحكومية الدولية وحصر الفرص الجديدة على صعيد التبادلات والاستثمارات والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

(السيد نيل)

١٣ - وفيما يتعلق باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات، توصل المجلس إلى نتائج متسقة بشأن تعزيز بناء القدرات البشرية في أقل البلدان نموا، والتكيف والإصلاحات، والمساعدة الإنمائية الرسمية والدين، والتجارة الخارجية. وفي قرار المجلس المتعلق بالاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى المكلف بإجراء استعراض شامل لمنتصف المدة لتنفيذ برنامج العمل، أوصى المجلس بعقد هذا الاجتماع في الفترة بين ٢٦ أيلول/سبتمبر إلى ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ وأن يسبقه اجتماع تحضيرى للخبراء الحكوميين الدوليين واجتماعات إقليمية أيضا، وقطاعية واجتماعات مشتركة فيما بين المؤسسات. وفيما يتعلق بترويج الاستثمارات والاستثمارات الأجنبية المباشرة في افريقيا ونقل التكنولوجيا نحو افريقيا، ذكر المجلس أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يقوم بمساعدة البلدان الافريقية في نشر المعلومات المتصلة بإمكانيات تحقيق الاستثمارات في القارة.

١٤ - وطلب المجلس أيضا إلى أمانة الأونكتاد اقتراح وسائل إقامة بيئة ملائمة في افريقيا للمؤسسات ونشر المعلومات المطلوبة عن إمكانيات التبادل والاستثمارات.

١٥ - وقال إن مناقشات المجلس بشأن المساعدة التي يقدمها الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني فإنه قد تم إلقاء الضوء على التطورات المرضية بصدد هذه الحالة.

١٦ - وأخيرا، نظم مجلس التجارة والتنمية خلال السنة مجموعة من الأنشطة لإحياء الذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء الأونكتاد واعتمد إعلانا في هذا الشأن.

١٧ - السيد فورتين (الأونكتاد): قال إن الأداء الاقتصادي للبلدان النامية، على الرغم من تفاوت مستوياته كان جيدا نسبيا وإن النشاط الاقتصادي في البلدان الصناعية يحتمل انتعاشه في عام ١٩٩٤. ولدى النظر في التقدم المحرز في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، فإن معدل نمو الاقتصاد العالمي ينبغي أن يدور في نطاق نسبة مقدارها ٢,٥ في المائة هذه السنة. ومع ذلك، فإن معدلات البطالة في البلدان المتقدمة النمو (باستثناء الولايات المتحدة) مازالت مرتفعة بصورة مفرطة.

١٨ - وقد وجد مجلس التجارة والتنمية في تقريره أن برامج التكيف في مجال السياسات النقدية لن تسمح بالتصدي لأسباب تباطؤ النمو، وهذا يعني بصفة أساسية حالة عدم الكفاية المستحكمة فيما يتعلق بالطلب. ولا ينبغي أن يُستنتج من ذلك أنه لا يجب مراعاة الاستجابات القائمة على العرض أو إهمال جانب التضخم. ومن الضروري انتهاج سياسات اقتصاد كلي متوازنة وعملية وغير أيديولوجية، وأن يوضع في الحسبان مستوى البطالة في ميدان السياسات النقدية والميزانية.

(السيد فورتين)

١٩ - وفي المستقبل الفوري، ينبغي أن تهدف سياسة اليابان الاستثمارية الى زيادة حصة الاستهلاك في الدخل الوطني. وفي أوروبا الغربية ينبغي أيضا زيادة الطلب الداخلي عن طريق إجراء تخفيض أساسي في معدلات الفائدة مع تلافي تقلص الميزانية قبل الأوان. ويجب على الولايات المتحدة من جانبها أن تنتهج سياسة نقدية متيقظة لتعادي كبح استئناف الاستثمارات والعمالة. أما في افريقيا فإن الانتعاش والتنمية الاقتصادية يستلزمان دعما هاما من الموارد وتخفيفا من عبء الدين الخارجي.

٢٠ - وقال إن التعديلات التي أدخلت على السياسات الاقتصادية في الثمانينات كانت لها انعكاسات على الاستراتيجيات الإنمائية وإنها بالنسبة لمجلس التجارة والتنمية قد ذهبت إلى أبعد مما هو مطلوب. وإن تجربة بعض البلدان، التي كانت نتائجها الاقتصادية مشجعة تماما، توضح أن تدخل الحكومة من الممكن أن يؤدي الى نتائج فعالة جدا. ففي هذه البلدان (مثل اليابان، وكوريا الجنوبية ومقاطعة تايوان الصينية)، حرصت الحكومات على تشجيع النمو لقطاع خاص فعال وذو قدرة تنافسية. وحررت الصناعات المختلفة كلما أصبحت تلك الصناعات قادرة على المنافسة على الصعيد الدولي. وكان الاستثمار الأجنبي المباشر مقصورا على بعض القطاعات المنتقة بعناية. وتنوع النهج يبين أن هناك عدة استراتيجيات انمائية تختلف باختلاف الزمن والبلد.

٢١ - وقال إن اختتام مفاوضات أوروغواي بصورة إيجابية من شأنه أن يؤدي إلى تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف وينشئ من القواعد ما هو محدد بصورة أدق، وإن الملكية الفكرية وتجارة الخدمات تخضع للوائح معينة من الآن فصاعدا كما أن عملية تحرير المبادلات المتعددة الأطراف قد استفادت من تحرير التعريفات الجمركية، فضلا عما حصل من انخفاض أيضا في الجوانب التمييزية للاتفاقات التجارية الاقليمية.

٢٢ - بيد أن هناك بعض التحفظات التي لا بد من الإشارة إليها: تنص بعض أحكام الاتفاقات على آليات حمائية خاصة وتدابير تمييزية، من الممكن أن تؤدي إلى حالات تعسف وإلى تقييد لآثار الاتفاقات على تحرير التجارة. وعلاوة على ذلك، فإن خفض التعريفات الجمركية على المنتجات الأساسية بالنسبة لصادرات البلدان النامية هو في الواقع أقل مما تحدده المعايير رغم أن هذه البلدان كانت قد وافقت على زيادة أساسية لالتزاماتها التجارية المتعددة الأطراف. ويمكن هنا التساؤل بالنسبة للضوابط التي أقرتها البلدان النامية الى أي مدى ستمنعها من انتهاج بعض السياسات التي كانت لها آثار مشجعة وخاصة في بلدان شرقي آسيا. ومن ناحية أخرى، تعاني بلدان عديدة من تفتت حقوق الأفضليات الجمركية في حين تتعرض أسعار المواد الغذائية والتي تستوردها للارتفاع. وعلى هذا ينبغي أن تكون هناك شبكة ضمانات تشمل هذه البلدان.

(السيد فورتين)

٢٣ - وقال إن مجلس التجارة والتنمية قد حدد أيضا وبصورة متعمقة دور الأونكتاد في النظام التجاري الدولي على النحو الذي نجم عن مفاوضات أوروغواي، وكذلك علاقات الأونكتاد مع منظمة التجارة العالمية المقبلة. وبوسع الأونكتاد أن يقدم مساعدة تقنية في ميادين كثيرة له فيها اختصاصات واضحة، وهي التجارة وسياسات التنافس، والتجارة والبيئة، والسياسات الإقليمية والآليات الهادفة إلى تعويض تفتيت الأفضليات المتعلقة بالحقوق الجمركية.

٢٤ - وقال إن ندوة الأمم المتحدة الدولية المعنية بالكفاءة في التجارة قد أحرزت نجاحا كبيرا. فالإعلان الوزاري والتوصيات التي قدمت ستساعد على الإسهام في تيسير التبادلات عن طريق تخفيض صاف لتكلفة الصفقات التجارية (قراءة مائة مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويا، ابتداء من سنة ٢٠٠٠)، وكذلك بواسطة زيادة فرص التبادل ولا سيما فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٢٥ - وفي الإعلان الذي اعتمد بمناسبة مرور الذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء الأونكتاد، وضعت الدول الأعضاء الخطوط العريضة لتوجهات أعمالها في المستقبل. وأشارت هذه الدول بوجه خاص إلى أن ظاهرة العولمة ينبغي أن تسترعي اهتمام المجتمع الدولي. إذ بزيادة الترابط فيما بين الأمم وقطاعات الاقتصاد العالمي، تنشئ هذه العولمة للدول - الأمم وللمجتمع الدولي تحديات جديدة وامكانيات جديدة في آن واحد. ولكنها يخشى أن تزيد مع ذلك من بعض الجوانب المعينة من الاتجاهات نحو اقتصاد عالمي يظل فيه عدد كبير من البلدان النامية في مؤخرة الركب دون أن يستطيع الخروج من الحلقة المفرغة المتمثلة في الفقر والتخلف وتدهور البيئة.

٢٦ - السيدة أريزبي (اليونسكو): قالت إنه ينبغي في ميدان تخطيط التنمية مراعاة العلاقات بين القيم الثقافية التي كانت قائمة في الماضي. وإنه لا بد من اعتماد نهج متكامل يجمع القيم الضمنية في إطار السياسات المتمحورة على السوق والقيم التقليدية للتبادلات الاجتماعية. وينبغي في الوقت ذاته تسخير الموارد البشرية وإنشاء قدرات مؤسسية تجعل من القطاع الثقافي ركيزة لعملية التنمية.

٢٧ - وفي إطار العقد العالمي للتنمية الثقافية، سجلت أمانة العقد ما يربو على ١٠٠ ٢ من المشاريع، يستفيد ٣٢٥ منها من دعم مالي تقدمه اليونسكو. وإن المواضيع التي تم اختيارها تشهد على التنوع الكبير وعلى غنى الأنشطة المضطلع بها. وفي كثير من الأحيان ترتبط الثقافة بجانب خاص من جوانب عملية التنمية - التعليم، والبيئة، والموئل أو الصحة. وهناك بعض المشاريع التي تنطوي على مؤشرات لنظم إعلامية ثقافية، وأخرى تتعلق بالتراث الثقافي التقليدي.

٢٨ - وإن اللجنة الحكومية الدولية قد وجدت أنه في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣، تمت خطوات تقدم هام، وخصوصا بفضل إنشاء لجنة عالمية للثقافة والتنمية ترأسها خافيير بيريز دي كوييار وإنجاز المرحلة الأولى لمشروع تحديد طريقة العمل التي تتيح الفرصة لدمج العوامل الثقافية في برامج ومشاريع إنمائية، والشروع في عدة مشاريع جديدة إقليمية ذات سمة متعددة الاختصاصات.

(السيدة أريزبي)

٢٩ - وفي سياق تقييم منتصف فترة العقد، حددت اللجنة الحكومية الدولية النتائج التي تم الحصول عليها ورسمت الخطط اللازمة للفترة المتبقية من العقد. وحددت اللجنة لهذا الغرض خمسة مجالات عمل ذات أولوية للعقد العالمي: البعد الثقافي لعملية التنمية، والثقافة واستمراريتها، والثقافة، والسياحة والتنمية، والتعددية الثقافية، والاستثمار في ميدان الثقافة.

٣٠ - وأثنت اللجنة الحكومية الدولية بالعقد على المشاركة المتزايدة لهيئات الأمم المتحدة، كما أنها أعربت عن أملها أن تلتزم هذه الهيئات بارتباطات أعمق، ولاسيما تلك الهيئات التي تعمل في مجالات الصحة والإسكان والزراعة والمؤسسات الصغيرة الأحجام. وأنه ينبغي للدول الأعضاء أيضا أن تقوم بدور أكثر فاعلية، ومما يسهل الأمر بقدر كبير أن يدرك المجتمع الدولي بصورة متزايدة مخاطر الاختلالات الاجتماعية والثقافية الملازمة لنموذج تنمية قائمة بصورة خالصة على النمو الاقتصادي. وإن اللجنة التوجيهية المشتركة فيما بين المنظمات أشارت إلى أن الوكالات المتخصصة ينبغي لها أن تضع مشاريع مشتركة بين المؤسسات وأن تفسح مجالا أوسع لمواضيع العقد أثناء الأعمال التحضيرية لاجتماعات مؤتمرات القمة المقبلة التي تنظمها الأمم المتحدة. وقد أوضح مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية من ناحية أخرى أن هناك عددا لا يستهان به من المعارف والتقنيات والثقافات التقليدية التي يمكن أن تسهم في التنمية المستدامة، كما أن مؤتمر القاهرة المعني بالسكان والتنمية قد كشف عن الدور الرئيسي الذي تقوم به المفاهيم الثقافية في التماس توازن بين التنمية والنمو الديموغرافي الثابت. كما أن مؤتمر القمة المقبل للتنمية الاجتماعية سيتيح المجال بدوره أيضا لاستجلاء أوجه الشبه القائمة بين القضايا الاجتماعية والثقافية. وأخيرا فإن هناك العديد من الأنشطة المدرجة في سياق العقد العالمي للتنمية الثقافية ستقترح بمناسبة انعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

٣١ - السيد أوسا (مدير شعبة تحليل سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية): أشار إلى حالات عدم التساوي في الأداء الاقتصادي بالنسبة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وقال إن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمساعدة هذه البلدان لم تقدم بعد ثمارها المرجوة. وفي البلدان التي تجري فيها العملية منذ زمن طويل، استؤنف الانتعاش ومن المقرر أن تحقق الحالة الاقتصادية تحسنا واضحا في ١٩٩٥. وفي كثير من الأحيان تشكل مكافحة التضخم جزءا لا يتجزأ من الإصلاحات الهادفة إلى تعزيز الانضباط في مجالي الميزانية والنقدية.

٣٢ - وقال إن هناك عددا كبيرا من الهيئات الثنائية والمتعددة الأطراف، ولاسيما هيئات منظومة الأمم المتحدة، التي تقدم مساعدة دولية لاقتصادات المرحلة الانتقالية وإذا كان هناك تقدم قد أحرز في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٤، فإن على هذه الهيئات جميعها مع ذلك أن تحقق مزيد من المواءمة والتنسيق فيما يتعلق بالأعمال التي تضطلع بها. وقال إن منظومة الأمم المتحدة تقدم نوعين من المساعدة: فهناك من جهة المعونة التقنية التي تصاحبها تحويلات مالية هامة، ومن ناحية أخرى، هناك توفير المعلومات والمعارف

(السيد أوسا)

في كل ميادين التنمية تقريبا. وتقوم لجنة التنسيق الإدارية بدور أساسي في تعزيز التنسيق فيما بين المنظمات بشأن تعبئة الموارد وتقديم المساعدة. وفي المقر الرئيسي للأمم المتحدة، تعمل إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات وكذلك إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية على كفاءة التنسيق ونشر المعلومات المتعلقة بأنشطة البرامج على الصعيدين الوطني والإقليمي وعلى صعيد البرامج العالمية. وينبغي من ناحية أخرى تعزيز دور اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ من أجل تيسير التعاون وتنسيق أنشطة المساعدة في المناطق المعنية. وعلى الصعيد الوطني، يقع عبء الدور التنسيقي على كاهل المنسق المقيم. وفي هذا الصدد، طلب الأمين العام الى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدم له المساعدة في هذا المجال.

٣٢ - ويعتبر موضوع دمج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال في الاقتصاد العالمي مرهونا الى حد كبير بتطور صلاتها التجارية والمالية وتطوير الهياكل المؤسسية وتكنولوجيا النقل والاتصالات. وتبين الدراسات التي أجرتها الأمم المتحدة أيضا أن استئناف الأنشطة الاقتصادية، ولاسيما في أوروبا الغربية، وزيادة الاستثمارات وتحسين الوصول الى الأسواق هي من العوامل المعجلة لعملية التكامل. وإن اتفاقات التعاون الموقعة أخيرا من عدة بلدان ذات اقتصادات تمر بمرحلة انتقالية، سواء مع الاتحاد الأوروبي أو مع الرابطة الأوروبية للتبادل الحر، من شأنها أن تكون ذات جدوى في هذا الشأن. كما أن التبادلات بين البلدان النامية ومعظم البلدان التي تمر بالمرحلة الانتقالية لا بد لها أن تتطور من جهتها أيضا.

٣٤ - ولا ينبغي إهمال المبادلات فيما بين البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وهي مهمة بوجه خاص بالنسبة للدول الأعضاء من رابطة الدول المستقلة التي لا تملك في الوقت الحاضر وسائل إبرام اتفاقات تبادل حر مع هيئات التكامل التابعة لأوروبا الغربية. وعلى الصعيد العالمي، لا بد أن تساعد عملية اختتام مفاوضات أوروغواي على تيسير دمج البلدان التي تمر بمرحلة انتقال اقتصادي في الاقتصاد العالمي وخصوصا تعزيز الصلات التجارية.

٣٥ - السيد كامارا (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة): قدم التقرير المتعلق بالإجراءات الطارئة للمساعدة في مكافحة غزو الجراد في افريقيا (A/49/507)، وذلك طبقا لقرار الجمعية العامة ٢٠/٤٨، وقال أنه بعد اعتماد الجمعية العامة قرارها ٢٠/٤٨، نُظمت اجتماعات في مقر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة من أجل تنسيق إجراءات مكافحة غزو الجراد والتماس الدعم من الجهات المانحة الدولية.

٣٦ - وقال إن مبلغ المساعدة الطارئة التي قدمت في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٤ كان مقدارها بموجب تقديرات منظمة الأغذية والزراعة قرابة ٤٠ مليون دولار، فضلا عن ذلك، فإن منظمة الأغذية والزراعة خصصت ٣,٤ مليون دولار تقريبا من ميزانيتها العادية لتمويل عمليات مكافحة غزو الجراد، وكانت تلك العمليات قد بدأت في نهاية عام ١٩٩٢ في افريقيا الشرقية وفي الشرق الأوسط وانتهت في منتصف ١٩٩٣. وفي جنوب غربي آسيا، تم الاضطلاع بحملة ناجحة في الهند وباكستان في الفترة بين تموز/يوليه وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.

(السيد كامارا)

٣٧ - وقال إن التوصيات التي اعتمدت في اجتماعات اللجنة المخصصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) وكذلك التوصيات التي اقترحت خلال اجتماع وزراء الزراعة لبلدان المغرب العربي قد تم تنفيذها من جانب البلدان المعنية والمنظمات الاقليمية بمساعدة من الفاو وفي غرب وشمال غرب افريقيا، تولت المنظمات الاقليمية تنسيق الحملات على الصعيد الدولي بالتعاون مع الفاو والجهات المانحة.

٣٨ - وبعد غزو الجراد الصحراوي لأفريقيا الغربية، شرع بتنظيم حملات مكافحة في موريتانيا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. وفي تموز/يوليه وآب/أغسطس ١٩٩٤، بدا أنه قد تمت السيطرة على الحالة في هذه المنطقة ولكن أشار الى وجود فرق من الجراد في افريقيا الغربية في نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وفي المغرب والجزائر، سارت عمليات المكافحة التي تم القيام بها في شباط/فبراير ١٩٩٤ بصورة ناجعة وانتهت في شهر تموز/يوليه ١٩٩٤. وفي السنغال، أدت حملات المكافحة المضطلع بها الى تقليل واضح لمستوى كثافة الجراد الصحراوي، ولكنه كانت هناك مجموعات صغيرة تمكنت من الانتقال الى غامبيا، وغينيا - بيساو، والرأس الأخضر، وبالتالي نحو غينيا.

٣٩ - وفيما يتعلق بنظام الطوارئ لمكافحة الآفات والأمراض العابرة للحدود التي تصيب الحيوان والنبات، سيتم عقد اجتماع للمانحين في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وقال إن هناك خطة عمل بالنسبة لعامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ تتضمن خمسة من مجالات الأنشطة ذات الأولوية: تقديم المساعدة للحكومات الأعضاء، وإنشاء فريق طوارئ وتنسيق في منطقة البحر الأحمر، ومساندة أنشطة القيام بدراسات في غرب افريقيا، وفي مجالي التقييم والتنبؤات، وكذلك تقديم الدعم لبلدان جنوب غربي آسيا.

٤٠ - السيد روفينغ (إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة): قدم مذكرة الأمين العام المعنونة "التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي: مبادرة الأمم المتحدة لتهيئة الفرص والمشاركة" (A/49/541)، والتي قدمت عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٠/٤٨. وقال إن بابوا غينيا الجديدة قدمت القسط الأول من مبلغ التبرع الذي أعلنته. وتلتها ولايات ميكرونيزيا الموحدة. وقال إن الأمانة العامة حددت عدداً من المواضيع التي سوف تعالج في دراسات الخبراء والتي سيستعرضها الفريق، مع مشروع جدول زمني مقترح لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٠/٤٨ الوارد في الوثيقة A/49/541.

٤١ - السيد كراسوفسكي (إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة): قدم البند ٨٨ (ح) من جدول الأعمال المعنون: "التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي: التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية". وقال إن منظومة الأمم المتحدة خصت منذ إنشائها موضوع القضاء على الفقر باهتمام كبير سواء عن طريق تحرير الفرد من أجل مساعدته على تحسين أوضاعه، أو في محاولة التغلب، على الصعد المحلية، والعالمية، والاجتماعية أو الاقتصادية، على العوائق الهيكلية التي تحول دون تحقيق القضاء على الفقر. وأضاف إنه في مجال التحضير لمؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية الذي سيعقد

(السيد كراسوفسكي)

في كوبنهاغن في ١٩٩٥، وضعت وثيقة مستفيضة لهذا الغرض. وقال إن الفقر ما فتئ يمثل الآفة الرئيسية الاجتماعية على الصعيد العالمي. وإن خطورته وتحكمه يبينان أن موضوع القضاء على الفقر هو أحد المشاكل الرئيسية الثلاث الكبرى التي سيتناولها مؤتمر قمة كوبنهاغن، وإن الجمعية العامة قد جعلت عام ١٩٩٦ سنة دولية للقضاء على الفقر. ويرد عرضا بالأعمال التحضيرية لهذه السنة في الوثيقة A/49/572 التي تتضمن جدولاً زمنياً مقترحاً ومشاورات مع الحكومات ومع الهيئات المعنية. وتجري المشاورات الأولى ضمن إطار الاجتماعات العادية المقررة للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئتهما الفرعية. وقال إن الأنشطة المنصوص عليها تركز على الخبرات المكتسبة وعلى الأعمال الموضوعية التي يتم الاضطلاع بها حالياً في إطار المؤتمرات الدولية الكبرى التي ستعقد في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ ولا سيما برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وحيث أن الفقر متعدد الأبعاد وإن القضاء عليه يتطلب مبادرات متعددة القطاعات وعالمية، فإن هناك الكثير من المواضيع التي ينبغي أن تعالج في برنامج السنة الدولية للقضاء على الفقر.

٤٢ - السيد العمامرة (الجزائر): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إنه يتعين على المجتمع الدولي أن يحرص على البحث عن حل عالمي لمجموعة المشاكل المرتبطة فيما بينها والمتعلقة بالتجارة والمواد الأولية والزراعة ومكافحة الفقر ومختلف الآفات التي تعاني منها البلدان النامية وتهدد استقرارها الاجتماعي والسياسي وحتى وجودها. وينبغي لهذا الغرض القيام بحوار حقيقي وبروح من الشراكة بين الشمال والجنوب.

٤٣ - وقال إن الوثيقة الختامية لمفاوضات أوروغواي التجارية، الموقعة في مراكش، قد وضعت حداً لسبع سنوات من المفاوضات الطويلة الشاقة. وإذا كانت البلدان النامية قد أسهمت كثيراً في نجاح عملية التفاوض، فإن ما يخشى منه، وفي الأجل القصير على أقل تقدير، هو أن تكون المزايا الواردة في القواعد التجارية الجديدة المتعددة الأطراف مقصورة قبل كل شيء على البلدان الصناعية. وأضاف إن نتائج الفرص التجارية الجديدة التي من الممكن أن تحصل عليها البلدان النامية لا تزال بعيدة عن مواءمتها للالتزامات الإضافية التي تعهدت بها هذه البلدان، ولا سيما بالنسبة للقطاعات التي تحكمها الضوابط الجديدة المتعددة الأطراف وهي الخدمات والاستثمارات الأجنبية وحقوق الملكية. وقال إنه من المحتمل أن تتعرض البلدان الأفريقية جميعها لخسائر تقدر بقرابة ٢,٦ مليار دولار سنوياً. والأدهى من ذلك، أن البلدان المتقدمة النمو تريد أن تدخل شروطاً ذات خصائص اجتماعية أو بيئية تحمل في طياتها بذور حمائية جديدة. وهذا يعني أن البلدان النامية على حق فيما يساورها من قلق.

٤٤ - ومضى قائلاً إنه لا ريب في أن البلدان النامية ستندمج إلى نظام تجاري متعدد الأطراف حر وشفاف، لكن لا بد من اتخاذ تدابير عملية تهدف إلى رفع جميع العقبات التي تقف في طريق إقامة تيارات تجارية عادلة ومنصفة. ولهذه الغاية ينبغي التصرف بطريقة تعالج موضوع هذه الآليات التي تشجع قيام

(السيد العمامرة، الجزائر)

حالات عدم التساوي في شروط المبادلات التجارية، ووضع أسعار غير كافية للمواد الأولية وحماية الأسواق بلا حق والعقبات المتعلقة بنقل التكنولوجيا. ويجدر العمل بسرعة على تطبيق تدابير التعويضات المقررة لصالح البلدان التي تعاني من تفتت نظام الأفضليات. وستكون هذه بادرة لإثبات حسن نية الأطراف ذات الشأن الأكبر في التجارة الدولية. وقال إن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي يعود إليه تقليدياً توجيه المساعدة التقنية. والذي هو الهيئة التي يجري في إطارها تحليل السياسات والذي هو محفل المداولات الحكومية الدولية وصياغة التوافق في الآراء، له دوره البارز الذي يجب أن يلعبه في هذا الشأن. ولذلك يتعين عليه أن يعمل بتعاون وثيق مع منظمة التجارة العالمية المقبلة على أساس تكاملي. وعلى منظمة التجارة العالمية ضمان دور الحكم المتجرد وأن تستهدف تحقيق غاية تتمثل في إقامة نظام تجاري دولي خال من كل ممارسات تمييزية. وأن آلية المنظمة لتسوية المنازعات يجب أن تضع حداً سريعاً للممارسات من جانب واحد.

٤٥ - وقال إن الكثير من البلدان النامية تعتمد على صادراتها من المنتجات الأساسية التي لم تتوقف أسعارها عن التدهور على صعيد الأسواق العالمية. وإن الانقلاب الحديث لهذا الاتجاه يرجع فيما يبدو إلى المضاربات لأنه بمقتضى الاسقاطات البعيدة المدى، فإن الأسعار ستظل ضعيفة. وينبغي أن يكون للمجتمع الدولي استراتيجية شاملة للمنتجات الأساسية يكون من شأنها العمل على تحسين السوق في الحالات التي يكون فيها العرض قد تجاوز الطلب، وذلك عن طريق إيجاد ظروف لاستيعاب الفائض بواسطة إنعاش الطلب وتوفير وصول مواد البلدان النامية الأولية إلى الأسواق بصورة أفضل والقضاء على الممارسات المتعلقة بالدعم المالي المقدم للزراعة والحماية الجمركية. كما أن مثل هذه الاستراتيجية ينبغي أن تهدف أيضاً إلى استقرار إنتاج البلدان النامية من المنتجات الأولية بالقياس إلى قدرة السوق الاستيعابية وبطريقة تتلافى انهيار الأسعار وكذلك العمل على وضع سياسة تمويل أفقية وعمودية لاقتصاداتها. وفي الأجل الطويل، ينبغي أن تدرج مسألة المنتجات الأولية في إطار تعزيز قدرة التمويل الذاتي لتنمية بلدان العالم الثالث، وذلك يتطلب حلاً سريعاً لمسألة الدين الخارجي لهذه البلدان. وينبغي القيام بتشجيع جديد لتقديم رؤوس الأموال العامة والخاصة للبلدان النامية من أجل جعلها أقل اعتماداً على قطاع المنتجات الأولية من أجل زيادة عملاتها الأجنبية.

٤٦ - إن التاريخ مليئ بالمجاعات القاتلة، ولكن من غير المقبول ما نراه اليوم، ورغم تقدم العلم والتكنولوجيا، فإن هناك ما يقرب من ١٨ مليون وفاة في كل سنة وما يزيد على ٨٠٠ مليون شخص يعانون من الجوع ومن سوء التغذية في حين إن الموارد المتاحة تكفي لتغذية البشرية بأسرها وبصورة وفيرة. وهذه الحالة تظهر في أفريقيا بصورة أسوأ وبصورة مفرجة. ففي أعقاب فترات الجفاف القاسية لسنتي ٧٣ و ٧٤ ولفترة عامي ٨٣ و ٨٤ التي أسفرت عن عدد لا يحصى من الوفيات وعن تدمير البنيات الاجتماعية - الاقتصادية لعدد من البلدان، فإن المجاعة ما زالت تفتك بسكان مناطق واسعة أخرى. وقد رفض المجتمع الدولي هذا الوضع الذي قد يعتبره بعضهم خطأً قدراً محتوماً وذلك بتكريسه مفهوم الأمن

(السيد العمامرة، الجزائر)

الغذائي للجميع بوصفه المبدأ الأساسي لأي عمل دولي وبوصفه الغاية التي يتعين بلوغها في أقرب وقت بواسطة تعبئة جميع الوسائل. وإن مثل هذا الهدف ليس بعيد المنال. إذ أن الثورة الخضراء تتيح المجال لكل الأمم بالنسبة لـ ٤٥ من البلدان التي يوجد منها ٣٠ في أفريقيا حيث ما فتئت الحالة الغذائية ضعيفة وحرجة حسب تقديرات الفاو. ومن شأن أي تعزيز للدعم الدولي أن يساعد في الحصول على استقلال ذاتي غذائي: ويجب تطوير الهياكل الأساسية للإنتاج، والبيع، والتخزين والقدرات الإدارية وتقييم الموارد البشرية.

٤٧ - وبدلاً من استخدام الحق في التغذية كأداة ضغط سياسية أو اقتصادية، لا بد من تعزيز التعاون. ويتعين على اللجنة الثانية أن تؤيد اقتراح المدير العام للفاو بالدعوة لعقد مؤتمر قمة عالمي من أجل التغذية.

٤٨ - وقال إن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية سيكون في كوبنهاغن فرصة للتصدي لأسباب التوتر والتفكك الاجتماعي العديدة، ولوضع برنامج عمل من أجل تحقيق تناسق أفضل داخل الأمم وفيما بينها. وينبغي أن يحتل استئصال الفقر مكان الصدارة في هذا المشروع الجماعي. وينبغي أن يعتمد مؤتمر القمة استراتيجية لمكافحة الفقر تكون، على الصعيد الوطني، قائمة على توزيع أكثر إنصافاً للدخول، وعلى أساس أفضل دمج للفئات المحرومة، وتحقيق وصول الجميع إلى الخدمات الاجتماعية والتعليم والصحة والإسكان، وتكون، على الصعيد الدولي، قائمة على إيجاد وسائل زيادة النمو الاقتصادي وإنشاء ثروات لا مناص من وجودها للقضاء على الفقر والبطالة.

٤٩ - ومن ناحية أخرى، فإن المسألة المتعلقة بإدارة مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) لم يتسن بعد إيجاد تسوية لها كما أن القرار ١٧٦/٤٨ الذي طلب إلى الأمين العام أن يحرص على أن تكون إدارتنا برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) متميزتين ومنفصلتين، هذا القرار أيضاً قد ظل دون أثر. فمما يخشى منه أن يشمل ذلك أيضاً الأعمال التحضيرية لمؤتمر الموئل الثاني.

٥٠ - وقال إن التصنيع يعتبر أساسياً بالنسبة لتعزيز النمو والتعجيل به. ولذلك من المهم أن يبادر المجتمع الدولي إلى تعزيز الوسائل الموضوعية تحت تصرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو).

٥١ - السيد هينزي (ألمانيا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي فقال إن البؤس في البلدان النامية ما زال يمثل إحدى كبرى مشاكل العالم المعاصر وذلك رغم سياسات التنمية والمساعدة المقدمة من أجل التنمية الثانية والمتعددة الأطراف. وأضاف أن بعض البلدان، ولا سيما في شرقي آسيا، قد تمكنت عن طريق النمو الاقتصادي من رفع مستوى معيشتها وتقليص حدة الفقر، ولكن بالنسبة لمناطق أخرى، وخصوصاً في أفريقيا، لا تزال البلدان بعيدة عن تحقيق غاياتها في هذا الموضوع. وقال إنه توجد صلة وثيقة بين

(السيد هينزي، ألمانيا)

القضاء على الفقر والسياسات الإنمائية الهامة الأخرى التي نوقشت أو التي ستناقش في مؤتمرات عالمية. وإن مؤتمر القمة الاجتماعية في كوبنهاغن سيكون بالنسبة لقادة العالم كله فرصة فريدة لعرض الاستراتيجيات المتعلقة بالقضاء على الفقر في البلدان النامية. ومن المحتمل أعمال سياسات إنمائية طموحة وواسعة: إن أهمية التبدلات الهيكلية وسياسات التكيف الاقتصادي هي تماثل أهمية في هذا الشأن بقدر أهمية تقييم الموارد البشرية. وحيث أن الفقر يتلازم دوماً مع البطالة، وسوء التغذية، وعدم اعتبار المرأة، وتدهور البيئة وعدم كفاية الخدمات الصحية، فإنه لا بد من القيام بخطوة عالمية في هذا الصدد. ويتعلق الأمر قبل كل شيء بتقييم إمكانية الابداع والانتاج لدى الفقراء والفئات المحرومة ولا سيما النساء بدور خلاق. ونظراً لأن الفقر يمثل أحد العوائق المادية وغير المادية في آن واحد، ينبغي السعي إلى رفع مستوى الدخول، وتشجيع استغلال جميع إمكانات الشخص ومشاركة الفئات المحرومة في اتخاذ القرارات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وينبغي تشجيع كل التدابير التي تسهم في تحقيق عمالة منتجة. وهناك وسيلة وقائية ضد الفقر تتمثل في إقامة بنية للحماية الاجتماعية.

٥٢ - وأضاف يقول إنه وإذا كانت المساعدة الدولية لا تزال هامة، فإنه يقع على كاهل كل دولة قبل كل شيء الاضطلاع بتنميتها الخاصة والقضاء على الفقر في أراضيها. ولن تكون المساعدة المقدمة ذات أثر فعال ما لم تدرج المشاريع في إطار إجراء اجتماعي وسياسي واقتصادي عملي وأن تكون مدعومة بإصلاحات هيكلية. ولذلك ينبغي للبلدان الصناعية والبلدان النامية أن تتعاون بصورة وثيقة في إعداد وسائل القضاء على الفقر حسب حالة كل بلد.

٥٣ - وقال إن الاتحاد الأوروبي يولي أهمية كبيرة لأهداف مؤتمر الموئل الثاني، الذي سيتناول واحدة من أخطر المشاكل بالنسبة لمستقبل كوكبنا الأرضي: وتضخم المدن المفرط وآثاره على الاستقرار الاجتماعي والتكنولوجيا في عالم القرن الحادي والعشرين. إذ أن ذلك يثير في آن واحد مشاكل اقتصادية وتقنية وقضايا تنظيم الحياة الاجتماعية. وينبغي أن يقدم مؤتمر الموئل الثاني المساعدة المطلوبة لغرض إنجاز أهداف جدول أعمال القرن الـ ٢١ فيما يتعلق بالمستوطنات البشرية. وذكر أن الاتحاد الأوروبي يؤيد عقد دورة ثالثة للجنة التحضيرية في بداية عام ١٩٩٦ إذا كانت فترة انعقادها ستكون قصيرة وسمحت بذلك الموارد القائمة.

٥٤ - وقال إن اختتام مفاوضات أوروغواي التجارية المتعددة الأطراف يعتبر مرحلة هامة في مجال انفتاح نظام تجاري عالمي ومن شأنه أن يزيد من نمو الاقتصاد العالمي عن طريق تحسين الوصول العام إلى الأسواق. وإن التحسن الأخير لأسعار المنتجات الأساسية يجب أن تضيق زخماً لنمو البلدان النامية ولكن يتعين على هذه البلدان أن تستمر في تنويع اقتصاداتها. بيد أنه لا يمكن اعتبار التنويع ولا إنشاء صلات فيما بين الصناعات غاية في حد ذاته. بل المهم هو اتباع سياسة اقتصادية وهيكلية تشجع القطاع الخاص ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتشجع الاستثمارية الاقتصادية والمزمية النسبية والقدرة التنافسية. وإن اشتراك الجهات الأكثر فقراً من شأنه أن يساهم إلى حد كبير في الاستغلال المتسق لموارد البلد.

(السيد هينزي، ألمانيا)

٥٥ - ومضى يقول إن تحسين التعاون من أجل التنمية الصناعية ينبغي أن يستمر في مناخ موات للاستثمارات وللمبادرات الخاصة. وينبغي في الوقت نفسه إشراك الفئات الأكثر فقرا في عملية التنمية ولا سيما عن طريق تركيز البنيات المالية من أجل حشد الموارد الضرورية لعملية التنمية الصناعية لصالح المؤسسات الصغيرة بوجه خاص. وقال إن المؤتمر العام الخامس لليونيدو قد أعاد تحديد وضع الخيارات، ونظرا لكون السياسات الصناعية عنصرا مكونا لعملية التنمية البشرية المستدامة. بيد أنه ما زال هنالك الكثير مما يجب القيام به لكي تكون التنمية الصناعية والتعاون عمليتين مستديمتين ومستمرتين حتى النهاية. وقال إن هناك فيما يبدو ثغرات في تنفيذ برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية لأفريقيا.

٥٦ - واستطرد قائلا إن الاتحاد الأوروبي، الذي يعتبر أكبر مانح للمساعدة في العالم، يقدم المعونة للبلدان النامية في مجال اصلاحاتها. وتطبيقا لاتفاقية لومي الرابعة، تقدم مساعدة متعددة الأشكال الى ٧٠ من البلدان الموقعة على الاتفاقية.

٥٧ - وأردف يقول إن الاتحاد الأوروبي مهتم جدا بدمج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي وسيواصل دعم الاصلاحات الاقتصادية التي لا غنى عنها في بلدان أوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى وفي بلدان رابطة الدول المستقلة، وذلك عن طريق تقديم مساعدة تقنية ومالية وبواسطة توسيع إمكانية الوصول الى أسواقه. وتعتبر الرابطة أن اللجنة الاقتصادية لأوروبا ينبغي أن تستمر، في حدود ولايتها، في تقديم المساعدة الخاصة الى البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

السيد رايتشيف (بلغاريا)، نائب الرئيس - تولى رئاسة الجلسة.

٥٨ - السيد سميرنوف (الاتحاد الروسي): قال إن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تشهد صعوبات جادة وإن المساعدات التي قدمت لها على الأصعدة الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف لم تعط النتائج المرتقبة، والسبب في ذلك هو أن الانتقال الى اقتصاد السوق قد تبين أنه ينطوي على تعقيد لم يكن متوقعا، ولا سيما في معظم بلدان الاتحاد السوفياتي السابق. وكما لاحظ الأمين العام في تقريره عن هذه المسألة (A/49/330)، أن المساهمات برؤوس الأموال قد انخفضت في ١٩٩٢ مقارنة بالسنة السابقة، كما أن النقل الصافي للموارد كان سلبيا في الفترة ١٩٩١-١٩٩٢، وبالنسبة للاتحاد الروسي، ظل الوضع كذلك في عام ١٩٩٣. وزيادة على ذلك، لم تتمكن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال لم تتمكن حتى الآن من الوصول الى أسواق رؤوس الأموال وما زالت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تقوم بدور ضئيل تمثله في اقتصاداتها. ومع ذلك، فإنه بفضل الجهود التي تبذلها هذه البلدان، تعتبر نتائج الاصلاحات الاقتصادية ملموسة فعلا على صعيد الاقتصاد الكلي.

٥٩ - وأضاف يقول إن للعمل الذي يضطلع به الاتحاد الروسي ثلاثة أهداف: الانتهاء من إقامة إطار قانوني ثابت، وتقديم خدمات مصرفية ومالية فعالة ومطابقة للقواعد الدولية، وتهيئة ظروف مواتية لأنشطة

(السيد سميرنوف، الاتحاد الروسي)

شركاء الاتحاد الأجانب، ولا سيما في مجال الحفاظ على سلامتهم الجسدية، وقال إن الطابع الدينامي للعملية الاقتصادية الداخلية قد أتاح المجال للحصول على عدة نتائج ملحوظة: فقد تم وقف هبوط سعر الروبل، وبادرت الحكومة الى نشر مذكرة بسياساتها الاقتصادية أعلنت فيها بوجه خاص تخفيضا شديدا للإعانات المالية ولا سيما المقدمة الى صناعة التعدين، وإجراءات لإعلان إفلاس مؤسسات الدولة المدينة وقيام الدولة بتقديم مساعدة مهمة الى أكثر فروع الصناعة دينامية. وأخيرا، وخلال اجتماع مؤتمر قمة كومنولث الدول المستقلة، أفضى الاهتمام الذي أولي لانعاش عملية التكامل الى اتخاذ قرار بإنشاء لجنة اقتصادية مشتركة بين الدول وتكوين اتحاد للمدفوعات.

٦٠ - وأردف يقول إن وصول صادرات الاتحاد الروسي وصادرات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمراحل انتقالية الى الأسواق العالمية دون أي تمييز يعتبر أساسيا بالنسبة لنجاح الإصلاحات. ولكنه، ورغم إحراز بعض التقدم، وبعد توقيع اتفاقات مع الاتحاد الأوروبي ومع الرابطة الأوروبية للتبادل الحر، بلغت الخسائر التي أصابت المصدرين في الاتحاد الروسي وفي البلدان الأخرى التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية عدة مليارات من الدولارات.

٦١ - ومضى يقول إن المناخ السياسي الاقتصادي الدولي قد تحسن بصورة واضحة. وإن اختتام مفاوضات أوروغواي وإنشاء المقبل لمنظمة التجارة العالمية يتيحان الإمكانيات لتطوير متسق للعلاقات الاقتصادية العالمية. وقال إن الاتحاد الروسي الذي له صفة مراقب لدى الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) قد شرع في الإجراءات التي تجعله عضوا كاملا. ومن الضروري في هذا الشأن أن تقدم هيئات الأمم المتحدة، والأونكتاد بصفة رئيسية، دعمها الى الدول المعنية، سواء في مجال المفاوضات أو في مجال احترام الالتزامات الجديدة في إطار منظمة التجارة العالمية. ويجدر التذكير في هذا الشأن بالاستنتاجات التي صاغها الأمين العام في تقريره عن هذه المسألة (A/49/363).

٦٢ - وقال إن تحرير التجارة الخارجية يعتبر بالنسبة للاتحاد الروسي في مصلحة جميع البلدان دون استثناء. ولذلك فإن الاتحاد يعلن، مع دول رابطة الدول المستقلة ودول أوروبا الوسطى والشرقية، الموافقة على قرار يعترف فيه ضمن جملة أمور بالمصالح المشروعة للبلدان النامية وفي الوقت نفسه بالمشاكل والاحتياجات الخاصة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وينبغي بادئ ذي بدء، تحسين وصول صادرات بلدان المرحلة الاقتصادية الانتقالية الى الأسواق العالمية وذلك بوجه خاص عن طريق تحسين معدلات التبادل على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، وتحرير الأنظمة التجارية وإزالة التعريفات التمييزية والتقييدات غير التعريفية. وينبغي أيضا تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان النامية. وأخيرا يجب على هيئات الأمم المتحدة تقديم الدعم الى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من أجل دمجها في الاقتصاد العالمي ودمجها في الهيئات المتعددة الأطراف.

(السيد سميرنوف، الاتحاد الروسي)

٦٣ - وقال إن الاتحاد الروسي يولي أكبر قدر من الأهمية لتعزيز أنشطة الأمم المتحدة الهادفة إلى دمج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي، ولا سيما على صعيد التحليل والخدمات الاستشارية وقد أصاب الأمين العام حين أشار إلى ضرورة تعزيز تنسيق إجراءات هيئات الأمم المتحدة في مجال المساعدة المقدمة إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وفي الواقع لا تبدو الدائرة التابعة للأمانة العامة المسؤولة عن هذا الموضوع واضحة. كما أن الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد من خارج الميزانية تفتقر إلى القدرة. وفي ظل هذه الأحوال، من المؤكد أن عقد المؤتمرات التي اقترحتها الاتحاد الروسي برعاية الأمم المتحدة وبيلاروس سيكون مفيداً في هذا الشأن.

٦٤ - السيد ساردنبرغ (البرازيل): تكلم أيضاً باسم الدول الأخرى في مجموعة ريو - الأرجنتين، واكوادور، وأوروغواي، وباراغواي، وبنما، وبوليفيا، وبيرو، وغواتيمالا، وشيلي، وفنزويلا، وكولومبيا، والمكسيك، وأشار إلى أن تحرير المبادلات التجارية يعتبر أحد العوامل الرئيسية للتنمية. ولذلك فإن البلدان النامية أصبحت تتبنى بأعداد متزايدة ومنذ حوالي عشر سنوات تدابير سياسية في هذا الاتجاه، دالة بذلك على ثقتها في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وفي الواقع، ورغم وجود حالات عدم تساوي، فإن اتفاقات مراكش تشكل بصورة قاطعة نقطة تحول في تطوير العلاقات الاقتصادية الدولية ما دامت قادرة على زيادة حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال على نحو تستفيد منه جميع البلدان. ولكن المهمة لا زالت بعيدة التحقيق. إذ ينبغي وضع آلية شفافة وفعالة لتسوية المنازعات ولا غنى عن المبادرة فورا إلى اتخاذ تدابير لمساعدة البلدان النامية في التكيف مع النظم الجديدة ولا سيما عن طريق التدريب وتعزيز المؤسسات الوطنية.

٦٥ - وأضاف يقول إن الاتجاهات الأخيرة الهادفة إلى معالجة قضايا هامة مثل التشريعات البيئية وظروف العمل من منظور ربما قد يولد أشكالاً جديدة من السياسية الحمائية تعتبر مثيرة للقلق ولا تسهم لا في إحراز تقدم في تحرير المبادلات التجارية ولا في حل المشاكل المثارة. بل إنها على النقيض من ذلك قد تسهم في البطالة وإثارة تيارات هجرة جديدة. ورغم اضطراب نمو الاقتصاد العالمي، لا يستجيب هذا النمو لما ترقبه البلدان النامية ولا يقلل بتاتا من مشكلة البطالة في البلدان الصناعية. ولذلك يصبح من الضروري تصور نموذج جديد للتنمية لا يدع أي مجال للمواجهات ويسلم من جهة بأن البلدان النامية لها دور متزايد الأهمية في الاقتصاد العالمي وإن التقدم الاجتماعي والاقتصادي والتقني للبلدان النامية من جهة أخرى لن يتم على حساب العالم الصناعي. واستطرد المتكلم قائلاً إن الأونكتاد الذي يشكل المحفل البالغ الأهمية في مجال التحليل وتبادل المعلومات عن الخبرات والتعاون والتفاوض، سيكون له دور هام ينبغي أن يضطلع به في هذا الصدد.

٦٦ - ومضى يقول إن مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالمستوطنات البشرية، المقرر عقده في عام ١٩٩٦، سيكون فرصة لتناول مشاكل المدن ومشاكل القرى على الصعيد العالمي وذلك عن طريق دمج المسائل

(السيد ساردنبرغ، البرازيل)

المتعلقة بالإسكان والنقل والاصحاح والصحة والتعليم. وأعرب عن أسفه لعدم كفاية الموارد المكرسة للأعمال التحضيرية لهذا المؤتمر. وقال في نهاية كلمته إن القضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي هما من المسائل ذات الأولوية في السياسات الداخلية للدول الأعضاء في مجموعة ريو. وإن مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية سيكون مناسبة لوضع مسألة القضاء على الفقر في المقام الأول.

٦٧ - السيد عزيز (تونس): قال إن مسألة التجارة والتنمية تتيح المجال لتناول التدفقات التجارية من المنظور الإنمائي. فهذا هو السياق الذي ينبغي أن ينظر فيه إلى اتفاقات مراكش التي اعتمدت في أعقاب عملية شاقة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وذكر أن هذه الاتفاقات تشير إلى عصر جديد ستستفيد فيه جميع الأطراف المتعاقدة من معاملة متساوية في سوق دولية أكثر انفتاحاً وأكثر شفافية وضماناً.

٦٨ - وأضاف يقول إن تونس التي تدرك ضخامة هذه العملية، قد شرعت في تنفيذ برنامج واسع للإصلاحات الاقتصادية يستهدف زيادة فعالية اقتصادها وتعزيز قدراتها في مواجهة المزاحمة وذلك بفضل مشاريع الشراكة بوجه خاص، وقابلية الدينار التونسي إلى التحويل، وإقامة منطقة حرة وسن مدونة وحيدة حافزة للاستثمارات.

٦٩ - وأردف يقول إن تونس مع تكرار تأكيد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، ترى أنه لا ينبغي أن تغرب المصالح المشروعة للبلدان النامية عن بال شركائها، وذلك فيما يتعلق باستقرار أسعار الصرف، وعدم اللجوء إلى الممارسات التجارية التقييدية المرتبطة بحماية البيئة واعتماد نهج عالمي ومتكامل للمشاكل التجارية، وأنه ينبغي إدارة الأمور لما فيه مصلحة الجميع وبروح من التضامن. وقال إنه إذا ما أريد إقامة علاقات تجارية جديدة ملائمة لتحسين مستمر لمستوى معيشة كل جهة، فإنه يجدر في الواقع أن تؤخذ في عين الاعتبار جميع العوامل التي تتدخل في التكلفة الإنتاجية سواء إن كانت تشغل بصورة أخص بلدان الشمال أو بلدان الجنوب.

٧٠ - وأردف يقول إنه لما يثير القلق في هذا السياق، أن مشاركة افريقيا في المبادلات التجارية الدولية لم تكف عن الانكماش. والأكثر من ذلك، أن المؤشرات الاقتصادية لا تعلن عن إمكان حدوث أي تحسينات أساسية في الأجل القصير. وفي ظل هذه الأحوال، فإن نظام المزاحمة الذي أفضت إليه مفاوضات أوروغواي قد يعرض البلدان الافريقية إلى مزيد من الجزاءات في السنوات المقبلة. ولذلك ينبغي إقامة شراكة اقتصادية يكون بوسعها أن تضع افريقيا على طريق الانتعاش الاقتصادي. وقال إنه أثناء اجتماع مؤتمر وزراء التجارة الافريقيين، الذي انعقد في تونس في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، فإن البلدان الافريقية حددت تأكيد عزمها على الاندماج في الاقتصاد العالمي. كما أنها حددت أيضاً احتياجاتها في موضوع المساعدة التقنية والمالية. وإن المساعدة المطلوبة ينبغي أن تأخذ بوجه خاص شكل

(السيد عزيز، تونس)

تدابير تخفيف للدين تتيح الفرصة للبلدان الافريقية لدعم مزاحمة أشد. وفضلا عن ذلك، سيكون من الضروري تقديم مساعدة دولية بالموارد المالية من أجل تعزيز القدرات الإنتاجية. وقال إن مؤتمر تونس قد وجه نداء الى البلدان الصناعية وإلى المؤسسات المالية الدولية لكي تتلقى البلدان الافريقية المساعدة التي تُمكّنها من تطبيق اتفاقات مراكش.

٧١ - وأضاف يقول إنه على الصعيد المتعدد الأطراف، ينبغي الأمل بأن تضع البلدان الصناعية في اعتبارها الحالة الخاصة لافريقيا وأن تكفل نجاح خطط التنمية للبلدان الافريقية.

٧٢ - السيد لوبيز (كولومبيا): قال إن تحرير المبادلات التجارية يعتبر أحد ركائز التعاون الاقتصادي الدولي. وإن اختتام مفاوضات أوروغواي يعتبر مرحلة هامة دون أي ريب ولكنه في الحقيقة ليس إلا نقطة بداية لوضع نظام تجاري مفتوح حقاً، ومتعدد الأطراف، وعلني ومنصف لأنه لن يمكن تطبيق اتفاقات مراكش الأخيرة إلا في ظل هذه الأحوال.

٧٣ - وأضاف يقول إن كولومبيا تلاحظ، هي أيضاً، وبقلق الاتجاه الرامي الى ادخال قيود جديدة على المبادلات تكون بصورة خاصة بشكل شروط ايكولوجية واجتماعية. وأضاف أن هذه الممارسة، المرتبطة بممارسات حمائية تأخذ شكل تدابير مضادة للإغراق أو حقوق تعويضية، تشوه النظام التجاري المتعدد الأطراف ويخشى أن تفشل السياسات التي تبنتها البلدان النامية من أجل تحقيق وصولها الحر الى السوق الدولية. وأضاف قائلاً إن هذه الحمائية الجديدة قد تكون لها آثار اقتصادية واجتماعية لا يمكن عكس اتجاهها.

٧٤ - وأردف يقول إن منظمة التجارة العالمية الجديدة ستواجه لذلك منذ البداية مهمة صعبة. وعليها أن تتحرك بتجرد من أجل إلغاء الممارسات التمييزية التي تحول دون استفادة البلدان استفادة تامة من مواردها ومن إمكانياتها. وقال إن الانتقال الى نظام تجاري عالمي جديد ينبغي أن يتم دون صدمات. وإن الالتزامات الناجمة عن النظام الحالي لا ينبغي أن تحترم الى حين دخول اتفاقات جديدة في حيز التنفيذ وذلك بغية تلافي زيادة التوترات التجارية التي تجلت بعد اختتام مفاوضات أوروغواي. وينبغي في النهاية القيام بتحديد واضح للعلاقات بين منظمة التجارة العالمية ومنظومة الأمم المتحدة. ولا ينبغي لتطبيق اتفاقات مراكش أن ينتقص من دور الأمم المتحدة.

٧٥ - واستطرد يقول إن كولومبيا تولي أكبر قدر من الاهتمام لمسألة القضاء على الفقر. وإن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية سيتيح للمجتمع الدولي فرصة تاريخية لاتخاذ تعهدات واضحة واعتماد تدابير محددة لمكافحة آفة الفقر بصورة فعالة. ويتعين على الأمم المتحدة أن تحدد ليس فقط الأسباب الاجتماعية بل وكذلك الاقتصادية لحالة الفقر التي يشهدها سكان العالم النامي. ومن الضروري توفر أداة

(السيد لوبيز، كولومبيا)

اقتصادية فعالة لوضع حد لهذه الحالة. ولن يمكن الحصول على نتائج إيجابية إلا عن طريق فتح الأسواق لمنتجات البلدان النامية، وبواسطة حل مشكلة الدين الخارجي وزيادة الموارد المالية المكرسة لعملية التنمية.

٧٦ - وأضاف يقول إنه، في موازاة ذلك، ينبغي للإصلاحات الاقتصادية التي أوحى بها المنظمات الدولية أن تحابي البعد الاجتماعي لعملية التنمية. وإن للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف دورا هاما ينبغي عليها القيام به في هذا الشأن ولا بد لها من تعديل سياساتها.

٧٧ - ومضى يقول إن الفجوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة قد توسعت. وإن ثلاثة أرباع الدخول هي من نصيب ١٧ في المائة من سكان العالم الذين يعيشون في البلدان المتقدمة النمو، في حين أن هناك ١,٢ مليار من الأشخاص الذين يعانون في كل يوم من مشكلة الفقر وأن ٨٠٠ مليون منهم مصابون بسوء التغذية. وعلى المجتمع الدولي أن يتدخل بعزم وتصميم. فإنه أن لم تكن التنمية مرتكزة على الإنسان، والاقتصاد متمحورا على التضامن فلن تنتعش الآمال ولن تقام النظم الديمقراطية على مبادئ العدل والحريات الحقيقية.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥